

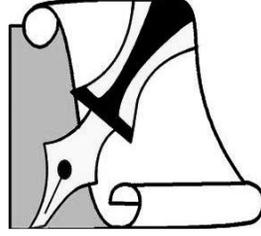


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**باحث للدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ظلّ موضوع القانون الانتخابي الجديد الحدث السياسي الأبرز على الساحة اللبنانية، والذي كان يعني عدم إقراره\*، بالنسبة لكل القوى السياسية، دخول لبنان في حلقة مفرغة وخطيرة، وإلى أجل غير مسمى. إذاً، لم تتجح القوى السياسيّة المختلفة، خلال الأيام الماضية، من التوحّد لإنقاذ البلاد من أزمتها السياسيّة، والتوصّل إلى قانون عادل للانتخابات يُجنّب لبنان شرّ الفراغ، قبل أيّام من انتهاء ولاية المجلس النيابي في الـ ٢٠ من الشهر الحالي.

في مقابل ذلك، برز واضحاً توحّد السلطات المختلفة، وعلى رأسها رئاسة الجمهورية، والقوى السياسيّة، خلف هدف مكافحة الإرهاب، سواء عبر استهداف أوكاره مباشرةً في عمليات عسكريّة، أو، وهو الأهم، استباقياً، عبر عمليات أمنيّة تتمّ خلف خطوط العدو. وهو الأمر الذي حقّق لبنان فيه إنجازاتٍ مُلفتة. وإذا كان لبنان يحقّق الإنجازات الأمنيّة، فإنّ من الواضح أن لا إنجازات سياسيّة تواكب تلك الأمنيّة، وهو الأمر المُقلق كون السياسة هي التي تؤمّن الغطاء للإستقرار، الأمنيّ منه على وجه الخصوص.

### أ) التطورات السياسية

#### قانون الانتخابات الجديد

قبل أيام من انتهاء ولاية المجلس النيابي، ظلّت المساعي للتوصّل إلى قانون جديد للانتخابات، تتخبّط في التفاصيل، لكن بعد الإتّفاق على العنوان الكبير.

وإذا ما بقيت الأمور تراوح مكانها، فإنّ البلاد ستكون أمام احتمالين:

أولاً، مُضيّ المدّة الزمنيّة من دون التوصّل إلى قانون جديد، وهو الأمر الذي سيدفع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى الدّفع باتجاه إجراء الانتخابات وفق القانون النافذ، أي قانون الستين الذي اتّفق عليه في العاصمة القطريّة الدوحة.

\* قبل أن يُقرّ القانون الانتخابي العتيّد خلال جلسة لمجلس الوزراء، بتاريخ ١٤ حزيران، على أساس النسبية ضمن ١٥ دائرة وهذا ما سيكون موضع قراءة تحليلية في التقدير اللاحق.

وهذا الأمر سيُعدّ إخفاقاً للعهد الذي وعد بقانون جديد وبإصلاحات، وسيكون الفشل واضحاً إذا لم يتمّ التوصل إليها، وهو فشل مزدوج، أمام اللبنانيين، وخاصةً أمام الجمهور المسيحي الذي كان يأمل إقرار قانون جديد يرفع ما يسمّيه غبناً بحقّه.

وستجرى الانتخابات حينها بعد ثلاثة أشهر من انتهاء ولاية المجلس، أي في أواخر أيلول المقبل، أو في أوائل تشرين الأول، وسيتمخض عنها وصول الطبقة السياسيّة نفسها، مع تغييرات طفيفة، إلى المجلس المقبل.

ولن يكون الثنائي المسيحي مُستفيداً من قوّته الانتخابيّة كونه لن يتمكّن من إيصال سوى نحو ٣٦ نائباً إلى المجلس، بينما يقدر بعض قياديّيه أنّ الثنائي سيتمكّن من إيصال نحو ٥٠ نائباً إلى البرلمان في حال إقرار النسبيّة على أساس الدوائر الـ ١٥، في الوقت الذي سيتمكّن فيه الأفرقاء الآخرين، باستثناء تيار المستقبل، من المحافظة على حجمهم الانتخابي.

أمّا الإحتمال الثاني، فسيتمثّل في الإتفاق على المُضيّ في الانتخابات على أساس قانون يعتمد النسبيّة على أساس الـ ١٥ دائرة، القانون الذي أعطى إفطاراً بعدد الدفع له بالتوافق بين التيار الوطني الحر والمستقبل وحزب الله وحركة أمل، إضافة إلى الحزب التقدمي الاشتراكي.

هذا كان العنوان العام، أمّا في التفاصيل، فيبدو أنّ لا اتفاق حول عناوين عديدة، ما أرجى إقرار القانون وإحالته إلى مجلس الوزراء الذي كان من المقرّر أن يحيله، بدوره، إلى المجلس النيابي، وهو الأمر الذي تُرجم بتأجيل الرئيس نبيه بري جلسة المجلس التي كانت مقرّرة في ١٢ من الشهر الحالي لإقرار القانون، إلى يوم الجمعة المقبل، في ١٦ منه.

وفي جولةٍ على آراء النواب المعنيين بالحوار القائم حول القانون، علّم أنّه حتى صباح اليوم، في العاشر من حزيران، كان ثمة بعض "الاختلافات" التي لا يريد هؤلاء تسميتها بالعوائق، علماً أنّ ثمة توقع، لدى هؤلاء، بالتوصل إلى التوافق على القانون الجديد الأسبوع المقبل.

ويتمحور النقاش الدائر حول الأمور الآتية:

أولاً، اعتماد الصوت التفضيلي على أساس القضاء أم الدائرة الانتخابية.

وبعد أن طالب التيار باعتماده مذهبياً، عاد وتراجع عن ذلك. وعلم على هذا الصعيد أنّ الجميع، باستثناء التيار الوطني الحر، والمستقبل (لظروفٍ خاصّة تتعلّق بمعركة صيدا وجزين على وجه التحديد لا

الحصر)، يؤيدون اعتماد الدائرة، بينما تبدو أوساط التيار متشددة على هذا الصعيد، وتقول أنه سيتم اعتماد القضاء دون غيره، الأمر الذي يخالفها فيه الآخرون.

ثانياً، مسألة نقل المقاعد المسيحية في "الانتشار" إلى العمق الديموغرافي المسيحي. هنا، اضطر التيار إلى التراجع إلى حدّ المطالبة فقط بنقل المقعد الماروني في طرابلس إلى البترون، والمقد الإنجيلي في بيروت.

وعلم أن لا إمكانية أبداً في نقل مقعد طرابلس، وقد يتمّ الإستقرار على نقل مقعد بيروت. ثالثاً، طالب التيار بخفض عدد النواب الـ١٢٨، ليعود إلى ما كان عليه قبل اتفاق الطائف، أي ١٠٨ نواب.

لكن التيار تراجع عن هذا الأمر، بالتوازي مع مطالبته باعتماد ٦ مقاعد للمغتربين. هذا الطرح جوبه بطرح مقابل من قبل الرئيس نبيه بري باعتماد هذا الأمر من خارج عدد النواب الحالي، وعدم تصويت المغتربين في الخارج.

وبعد أخذ وردّ، ونزولاً عند مطلب حزب الله الذي قال أنه لا يستطيع أن يخوض حملة إنتخابية متكافئة مع الآخرين في الخارج، في ظلّ الظروف الراهنة والضغط الدوليّة التي يتعرّض لها، فإنّ مقاعد الانتشار الستة جرى ترحيلها إلى الإنتخابات النيابية بعد أربع سنوات، على أن يُدرج بند بهذا المعنى في نصّ القانون، ما يعدّه التيار إنتصاراً على صعيد مطالبه الإصلاحية.

وكان من اللافت أنّ التيار قد قدّم مطالب شبه تعجيزية، قبل أيام من انتهاء ولاية المجلس النيابي، لا تتعلق فقط بقانون الإنتخابات، كطرح إنشاء مجلس شيوخ، الذي لم يتفق الأطراف على الهوية الطائفية لرئيسه، وتعديل الدستور من باب تثبيت المناصفة في مجلس النواب بعد إنشاء مجلس الشيوخ.

ومن المرجح أن يتنازل التيار عن هذين المطلبين الأخيرين، بعد وعود، أو ما يسميه البعض في التيار بـ"ضمانات سياسية"، توضع في عهدة رئيس الجمهورية.

وفي خلاصة الأمر، يشير معظم المعنيين إلى أنّ إقرار القانون بات قريباً، وهو ما سيُعدّ من ضمن الإجراءات الإصلاحية التي تمكّن العهد من التوصل إليها بعد تجاوز التمديد للمجلس وتجاوز خطر الفراغ.

في هذه الأثناء، من المنتظر أن تشهد الأيام المقبلة حالة من الكباش بين المعنيين للإستحصال على القدر الأكبر من المكاسب، لن تعطل، على الأرجح، إقرار القانون، كما يؤكد أكثر من نائب معني بالمفاوضات.

### الحريري وجنبلاط

كان لافتاً خلال الأيام القليلة الماضية، السجال المستجد بين الحليفين الصدوقين، الرئيس سعد الحريري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

وقد حصل أكثر من خلاف بين الجانبين منذ تولّى الحريري زمام الطائفة السنيّة خلفاً لأبيه الراحل رفيق الحريري بعد أشهرٍ من اغتيال الأخير العام ٢٠٠٥. خلال تلك الفترات من الاختلاف، كان الحريري يلجأ على الدوام إلى امتصاص نقمة جنبلاط محققاً له مطالبه.

والمواقع أنّ الحريري يحفظ الجميل لجنبلاط خلال وقوفه مع أسرة الحريري الأب فور زلزال ١٤ شباط ٢٠٠٥. وقد مثّل موقف جنبلاط حينها عاملاً بالغ الأهميّة في مسار الأمور، خاصّة في التحركات الشعبيّة التي نزلت على الأرض لمواجهة ما سمّته بالنظام الأمني اللبناني السوري، وهي كانت مخاطرة فعليّة في ظلّ القوّة السوريّة ذات المهابة في لبنان. في كل الأحوال، نزل الحريري على خاطر جنبلاط في السابق، لكنه قرّر مواجهته اليوم.

فقد جرى مؤخراً سجال حاد بين جنبلاط والحريري، عبر موقع تويتر، كان عنوانه رفض جنبلاط لتمرير المناقصات من دون رقابة إدارة المناقصات، وذلك لمنع حيتان المال وحديثي النعمة والمفسدين الجد من نهب الدولة، في إشارة من جنبلاط لسعد الحريري.

وسارع الحريري إلى الردّ بقوله خلال حفل إفطار على شرف شخصيات بيروتية: "نعم أنا من المفسدين الجدد". وأضاف: "هناك موضة جديدة تطلّ علينا، بحيث تقوم جماعة جديدة بإعطائنا دروساً بالفساد على أساس أنّهم لم يستفحلوا بالفساد في السابق، فيأتون اليوم ويخبروننا عن سبل محاربة الفساد، في حين أنّنا نحن أكثر من يحارب الفساد وأكثر من اتهمنا بالفساد".

وتابع: "نعم أنا من المفسدين الجدد، ولكن من المستحيل أن أعمل أي قرش من هذا البلد، غيري يكسب وكسب في السابق قروشاً من هذا البلد وسأحاربهم لآخر دقيقة، ومن يريد أن يتعاطى معي على هذا النحو،

فليبّط البحر، أنا إسمي سعد رفيق الحريري. أنا لم آت لأستفيد من هذا البلد، بل جئت لأعطي هذا البلد كما أعطاه رفيق الحريري".

ويمكن إعادة هذه الأزمة الناشئة، إلى بعض الأسباب وأهمّها دعوة الحريري إلى تأسيس مجلس للشيوخ برئاسة مسيحي، أورثوذكسي، وليس برئاسة درزي.

وبالرغم من أنه ليس من نصّ على ترئيس درزي للمجلس، وهو الأمر الذي استمر مبهماً منذ اجتماع النواب في مدينة الطائف السعودية العام ١٩٨٩، إلا أنّ جنبلاط اعتبر الوعد الشفهيّة التي تلقّاها النواب في الطائف، وللمفارقة، الوعد الذي تلقّاه هو من الرئيس الراحل حافظ الأسد، ملزمةً للأخريين كي يسيروا معه في هذا الطرح، في الوقت الذي برزت فيه مطالبات، في المقابل، وخاصةً من قبل التيار الوطني الحر، بترئيس مسيحي للمجلس عملاً بالمناسبة في الرئاسات الأربع.

ومن الممكن أن تكون الأزمة قد اندلعت لدى موافقة الحريري على اقتراح قانون الإنتخابات المبني على التأهيل الطائفي، الذي تبناه الوزير جبران باسيل، وهو ما اعتبره جنبلاط إلغاءً لدوره. كما أنّ جنبلاط قد ساءه مناداة الحريري بقانون انتخابات يعتمد النسبيّة في ظلّ تقسيم مناطق نفوذه إلى منطقتين، عاليه والشوف.

وقد أسقط جنبلاط موقف الحريري على جملة مواقف للزعيم السنّي في إطار ما يخشى جنبلاط أن يكون إصطفافاً جديداً للحريري في المعادلة الداخلية، بعد الدور الذي أدّاه الحريري في وصول الجنرال ميشال عون إلى الرئاسة، وهو أمر عارضه جنبلاط الذي يخشى من تعاضم القوّة المسيحية مع وصول عون إلى الرئاسة، وهي الخشية نفسها من أداء الحريري دوراً في تعظيم هذا النفوذ، الأول من نوعه منذ مرحلة ما قبل الحرب اللبنانية.

لكن جنبلاط سرعان ما سار في قانون النسبية على أساس ١٥ دائرة مع اعتماد الشوف وعاليه دائرة واحدة، معتبراً أنّ الاتفاق متوازن، يحفظ حقوق الجميع وتمثيلهم، ولا يمكن لأي طائفة أن تفرض إرادتها على الطائفة الأخرى، أو مصادرة إرادة الطرف الآخر إستناداً إلى العدد.

لكن برز في الساعات الأخيرة موقف هادئ لجنبلاط تجاه الحريري، وبينما كانت زيارة الحريري إلى المختارة في ١٩ آذار، لمناسبة اغتيال كمال جنبلاط، سابقةً للتغريدة الأولى لجنبلاط، فإنّ الأخير لم يقيم الزيارة إيجاباً سوى الآن، مع رغبته في تهدئة الأمور مع زعيم المستقبل.

ويقول اليوم جنبلاط لزواره أنه تمّ تضخيم الخلاف مع الحريري، مقرأً بأنه كان قاسياً على الحريري، ويُشير إلى أنّ الخلاف سيتمّ حله قريباً!

لكن اذا استعدنا الكلام الأخير للحريري في طرابلس، والذي عاد وهاجم عبره جنبلاط، فإنّه من السهل الاستشفاف أنّ لا حلّ لخلافه مع زعيم المختارة.. قريباً. ومن الواضح أنّ الحريري قد اعتبر سخريّة جنبلاط منه جرحاً شخصياً، لا يمكن تجاوزه سريعاً، برغم أنّ جنبلاط اعتبر لاحقاً أنّه لا يستهدف الحريري "شخصياً"، وهو موقف يعبر عن خشية جنبلاط من أن يؤثّر موقفه من الحريري على العلاقة مع المملكة العربية السعودية، الحاضن الأساس للحريري.

لكن لا يبدو أنّ هذا الخلاف سيستمرّ طويلاً، ومن المرجّح أن يعود الحليفان إلى علاقتهما الوثيقة التي استمرت على هذا المنوال منذ أكثر من ١٢ عاماً.

ومن المفيد القول أنّ جنبلاط بحاجة إلى الحريري، في ظلّ التقل الذي يمثله الناخب السنّي في مناطقه، ومن الجدير التذكير أنّ الحريري الأب كان قد وجّه رسالة ذات دلالة إلى جنبلاط العام ١٩٩٨، حين أسقط مرشّحه في الانتخابات البلديّة في أكثر من منطقة في الشوف، ما دفع جنبلاط إلى طلب "الصلح" معه في ذلك الحين.

ويمكن للحريري الإبن، إذا أراد، ممارسة الأمر نفسه في الشوف وفي بيروت حيث المقعد الدرزي الوحيد كما في البقاع الغربي.

من ناحيته، سوف يستمرّ الحريري في "حفظ جميل" للزعيم الدرزي، وسيبقى التفاهم القائم بين الجانبين على معظم الملفات المحليّة والإقليميّة، وخاصّةً الموقف من النظام في سوريا، برغم ما يُقال في الأوساط الدرزيّة عن قرب "استدارة" لجنبلاط نحو المحور الآخر في سوريا، الأمر المُستبعد حالياً.

## ب) التطوّرات الأمنيّة

برزت على الساحة الأمنيّة التطوّرات المُقبلة من الحدود الشرقيّة والشماليّة، تحديداً ما يقوم به تنظيم داعش من حرب على المجموعات المسلّحة الأخرى، في ما تبقى من مناطق تسيطر عليها الجماعات المُتنازعة في جرود عرسال.

في موازاة ذلك، يبدو لبنان الرسمي، وخاصة المؤسسة العسكرية، على أهبة الإستعداد لمواجهة هذا الخطر، سواء عسكرياً، أم أمنياً، في ظلّ محاولات للعبث بالأمن الداخلي اللبناني. ومع تمكّن الأمن العام وقوى الأمن الداخلي، خلال الأيام الماضية، من توقيف شبكات إرهابية عدّة، يبدو من الواضح أن الرغبة الرسمية هي بمحاربة الإرهاب، وخاصةً إستباقياً، كما يبدو واضحاً توحد الجميع خلف هذا الهدف، إضافةً إلى الأجهزة الأمنية، بغضّ النظر عن الخلافات السياسيّة القائمة. ويمكن القول أنّها المرّة الأولى التي تتعاون فيها الأجهزة الأمنية في شكلٍ وثيقٍ إلى هذه الدرجة. وكان لافتاً تأكيد رئيس الجمهورية ميشال عون، قبل أيام، لقائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي، الجنرال جوزف فوتيل، أنّ "لبنان مصمّم على الإستمرار في مواجهة التنظيمات الإرهابية وملاحقة خلاياها النائمة"، وأشار إلى أنّ "الجيش يواصل ضرباته الجويّة والبريّة على مواقع هذه التنظيمات ويلحق بأفرادها أفدح الخسائر".

وقال أنّ "العمليات العسكريّة الإستباقية التي يقوم بها الجيش والتي تستهدف مواقع التنظيمات الإرهابية، تنفّذ بدقةً متناهية وبكفاءة عالية". وأوضح أنّ "ملاحقة الخلايا النائمة ورصد تحركاتها أدت قبل يومين إلى إعتقال مجموعة إرهابية كانت تخطّط لتنفيذ إعتداءات في أماكن سكنية أهلة، وتبيّن أنّ من بين أفرادها عنصر يمني".

ونقلت "الجمهورية" عن مصدرٍ أمني إشارته إلى أنّه في توقيت الزيارة "أهداف ودلالات واضحة، في ظلّ ما تشهده الساحة السورية من متغيّرات وإعادة رسم مشهد التوازنات بين القوى المتطرّفة، مع ازدياد حدّة الاتّهامات المتبادلة بدعم الإرهاب بين أطراف النزاع".

وأكد أنّ "الزيارة أبعد من إعادة تأكيد الموقف الروتيني حول تقديم أنواع الدعم كافة للجيش اللبناني". وعن شنّ الجيش هجوماً عسكرياً ضد مواقع الإرهابيين، نفت المصدر إلى أنّ فوتيل لم يفتح المسؤولين الذين التقاهم في هذه المسألة، مشيداً بالجيش "الذي نجح في الإمساك بزمام المبادرة وقلب المعادلات لمصلحته"، وأبدى الاستعداد لفتح مخازن الجيش الأميركي في المنطقة، في حال قرّرت اليرزة تغيير استراتيجيتها في المواجهة.

في هذه الأثناء، رأى قائد الجيش العماد جوزف عون لـ"الجمهورية"، أنّ الغطاء الإقليمي وخاصّة الدولي يودّي دوراً في الإستقرار، وأنّ حجم الغطاء المتوافر هو ثمرة جهد المؤسسة العسكرية وزميلاتها، وإنجازاتها الإستثنائية التي استدرجت الدعم الدولي ووضعت الجيش على لائحة الجيوش التي تستحقّه. لكنّه أقرّ بأنّ البلد معرّض لكلّ أشكال التحدّيات والمفاجات. وعلى رغم اعترافه بأنّ الجيش أمسك بالحدود اللبنانية - السورية بعد أن تسلّم مواقع "حزب الله"، فإنّه لا يستطيع أن يؤكّد أنّها ممسوكة بكاملها، فليس هناك أمن مضمون ١٠٠ في المئة، ذلك أنّ الحديث عن عمليات تهريب الأشخاص عبر الحدود ممكن ولا يشكّل أمراً مُستغرباً.

في هذه النقطة بالذات، يبدو أنّ قائد الجيش لا يريد توفير ضمانات بأنّ عمليات التسلّل والتفجيرات لن تُستأنف، وهو أمر مُقلق، فإذا لم يكن الأمر مضموناً، لما وافق الجيش اللبناني على تسلّم معظم الحدود من "حزب الله" الذي قدّم الشهداء لضمان أمن الداخل اللبناني؟

ولعلّ الحذر في كلام عون قوله: "ما يُقلقنا ظهور شبكات وخلايا إرهابية جديدة يجري تجنيدها حديثاً، وأفرادها لم يكونوا يوماً على لائحة الموضوعين تحت المراقبة حتى الأمس القريب". على أنّ عون يقول أنّ حراك المجموعات المسلّحة على طول الحدود مرصود بدقة وعلى مدى ٢٤ ساعة، "فنحن نرصدهم بطائراتٍ تعمل ليل نهار، ونتحرّك على هذا الأساس".

وهو يقول أنّ التحضيرات جارية يومياً لعملياتٍ عسكريةٍ نوعيّةٍ واستباقيةٍ، خصوصاً لمنع الجماعات المسلّحة من تجميع قواها أحياناً أو الإستكانة والإعتقاد أنّ في قدرتها الغدر بنا أو التخطيط لأيّ عمليّة عسكريةٍ في أي نقطة أو لحظةٍ معيّنة، "وأعطيكُم مثلاً على ذلك، أنّه قبل فترة قمنا بعمليّة جويّة ضدّ بعض المواقع يوم انتقل فخامة الرئيس إلى غرفة العمليات في وزارة الدفاع ليواكبها".

ويضيف: "بكل بساطة كُنّا نخطّط للعمليّة قبل فترة ومنتظر التوقيت والظرف المناسبين، وعندما اكتملت التحضيرات المرتبطة بوضوح الرؤية وحركة الريح اتّصلت بفخامة الرئيس قبل ليلة وسألته الرغبة في متابعة العمليّة مباشرةً من غرفة العمليات، وكان ما كان".

وعن مصير المعركة مع الإرهابيين، يقول عون أنّ "أفضل الحروب التي تربحها هي التي تنتهي قبل أن تخوضها ومن دون إراقة نقطة دم". وكشف قائد الجيش أنّ التنسيق بين الجيش والقوى الأمنيّة الأخرى، في أفضل حال.

وحول الحديث عن اعتداء إسرائيلي مُحتمل على لبنان، يؤكد أن الهدوء في لبنان أمرٌ مطلوب دولياً وإقليمياً، وليس لأي طرف، ومنهم العدو الإسرائيلي، أي مصلحة في توتير الوضع. ولكننا لا نأمن جانبهم، فنحن محتاطون لكل الاحتمالات، والخطط موضوعة لمواجهة أي حدث أياً كان حجمه وتوقيته ولن نفاجأ به.

### صراع داعش والنصرة في جرود عرسال

في هذه الأثناء، شنّ تنظيم داعش هجمات عديدة على تنظيمي سرايا أهل الشام وجبهة فتح الشام، في سبيل البحث عن خطوط آمنة وخطوط إمداد لعناصره في جرود عرسال. وقد كانت أعنف تلك الهجمات تلك التي قامت بها داعش في الرابع من الشهر الحالي في منطقة العجرم، مستهدفةً جبهة النصر، التي استطاعت صدها أكثر من مرّة. ومن المرجح أن يستأنف داعش هجماته، في الوقت الذي يحشد فيه التنظيمان لصدّه من جديد. وقالت جريدة لـ"المدن" الإلكترونية، أن الخلافات تتنامى بين عناصر داعش في تلك المنطقة، خاصةً أن بعض أمراء القواطع في التنظيم يحملون قائده العام، موفق أبو السوس، مسؤولية ما حصل معهم، خصوصاً لجهة مقتل قادة بارزين في التنظيم، كالمُلقّب بـ"المدافع" ويوسف عليا.

ونقل عن المصادر تأكيدها أن التنظيم يشهد حالات من التخبّط الكبير في صفوفه، في ظلّ الخلافات على تعيين من يخلف القادة الذين قُتلوا. وتسيطر حملات التخوين على مجموعات التنظيم، بالإضافة إلى خلافات بين أمراء القواطع، الذي يتهمون أبو السوس، بأنه أراد إقحامهم في معركة في جرود عرسال وعند مخيم وادي حميد، بهدف الحصول على الأموال والمساعدات الغذائية.

ونقلت الـ"المدن" عن المصادر أن التنظيم سيكون مقبلاً على مفاجآت غير سارة، وهذا ما بدأ بتناقص أعداد مقاتليه، إذ أصبحت أقلّ من ألف عنصر، يتوزعون على ثلاثة قواطع، ولكل قاطع أمير. وتمتدّ سيطرة داعش من ثلّة الثلجة في الزمراني، حتى تخوم جوسيه شمالاً، وجرود رأس بعلبك والقاع شرقاً. ويخضع قطاع الزمراني لقيادة الأمير الشرعي في التنظيم في تلك المنطقة أبو البراء الجريجيري، فيما يخضع قطاع وادي ميرا، وهو المعقل الأساسي لمقاتلي التنظيم في الجرود، لقيادة أبو السوس مباشرة. أمّا

القطاع الثالث فهو قطاع مرطبيا في جرود قارة، وقائده قُتل في المعركة السابقة، ولم يستطع أبو السوس تعيين أمير له.

وفي مقابل تناقص عدد مقاتلي داعش في المنطقة، فإنّ أعداد مقاتلي سرايا أهل الشام تتزايد. فحين شعر المدنيون بتهديد من قِبَل التنظيم، التحق العديد من الشبّان بصفوف السرايا للدفاع عن أنفسهم وأهلهم. وتلفت المصادر إلى أنّ عدد مقاتلي السرايا وجبهة فتح الشام يفوق عدد مقاتلي داعش بكثير. وتعتبر المصادر أنّ عدد المقاتلين يصل إلى نحو ثلاثة آلاف عنصر. كما أنّ هناك سرايا أخرى تضمّ عناصر التعبئة وهي تأسست قبل نحو سنة، وهؤلاء عبارة عن جنود احتياط جاهزون للإلتحاق بصفوف القتال عند الحاجة.

وتسيطر سرايا أهل الشام، وجبهة فتح الشام، بشكلٍ متساوٍ على قسم من جرود فليطة وجرود عرسال ومنطقة اللاجئيين في وادي حميد، وصولاً إلى تلال الزمراني في جرود جريجير.

من جهتها، نقلت جريدة "الأخبار" عن مصادر عسكريّة، أنّ الخطر الأساسي يكمن في احتمال إقتراب داعش من بلدة عرسال ومواجهة الجيش على مسافة كيلومترين فقط.

وذكرت أنّ الجيش اللبناني أعلن حال الإستنفار الشامل في صفوفه وقطعه المنتشرة في جرود عرسال والمنطقة المحيطة حيث تنتشر قوّاته ومراكزه.

وجاءت عملية الإستنفار بعدما دلّت عمليات الرصد والمتابعة على استعداد داعش لشنّ هجوم شامل، ومجموعة عمليّات انتحاريّة في الوقت نفسه على النصر وسرايا أهل الشام. والخطورة المتأّتية من العمليات المُحتملة تُشير إلى ارتفاع نسبة الخطر من التسلّل والهجوم على مواقع الجيش، ولا سيّما على تقاطع المثلث الذي تنتشر فيه التنظيمات المسلّحة، والقيام بأعمال انتحاريّة ضده، والتعرّض أيضاً لبلدة عرسال وتهديدها بأخطارٍ مباشرة على أكثر من خط.

وبالنسبة إلى مصادر "الأخبار"، فإنّ الخريطة الجغرافيّة ترسم واقع انتشار التنظيمات المسلّحة في بقعة جغرافيّة تعادل مساحتها ٤٨٠ كلم مربع، يُسيطر داعش على ثلثي المساحة، فيما تنقسم النصر وسرايا أهل الشام الثلث الباقي في مراكز وبقع مقابلة. بحسب التقديرات، يتجمّع في منطقة داعش نحو ٦٠٠ مسلّح، وينتشر في البقعة المقابلة تقريباً العدد نفسه، موزّعين بين النصر وسرايا أهل الشام.

وبحسب معلومات الصحيفة، فإنّ التنظيم يسعى إلى فكّ الحصار عنه لأنّه بات مطوّقاً من جهة بالجيش اللبناني المنتشر في مراكز عسكريّة على كامل المنطقة الممتدّة مقابل رأس بعلبك والقاع، ومن جهةٍ أخرى بالجيش السوري وحزب الله المنتشرين داخل الأراضي السورية.

ولا ينحصر فكّ الحصار، حسب الصحيفة، بالأمور العسكريّة واللوجيستية فحسب، بل بتأمين طرق الإمداد والتموين اللازم بعدما سدّ الجيش كل السبل التي كانت تسمح له بالتزوّد بالمؤن، وعزّز تدابيرهِ الأمنيّة وكثّف عمليات القبض على المهربّين الذين كانوا يساعدون في تهريب الضروريات إلى عناصر التنظيم.

ويحاول التنظيم تحقيق أمرين بالغي الأهمية، حسب مصادر "الأخبار": أولاً، تأمين بقعة جغرافيّة ملائمة لاستيعاب عناصر التنظيم وتجميعهم والإمساك بالأرض بعد التخلّص من خصومه المتمايز عنهم سياسياً وعسكرياً، فيتحوّل ناطقاً وحيداً، إن في المفاوضات أو في إعادة تشكيل جبهة عسكريّة تشكّل ثقلاً مُتشدّداً في هذه البقعة، مع ما يعني ذلك من مخاطر عسكريّة وأمنيّة على لبنان.

ثانياً، تعني السيطرة على هذه البقعة وتجاوز السهل الفاصل بين التنظيم والنصرة والسرايا، وتخطّي منطقة الملاهي، السيطرة على منطقة إستراتيجيّة حيويّة، ومواجهة الجيش اللبناني. وهي تعني أيضاً مواجهة منطقة عرسال والوصول إلى حدودها مباشرة، إذ إنّ الإقتراب من منطقة الملاهي، يحمل أخطاراً مزدوجة على البلدة، لأنّ في الملاهي يوجد مخيم للنازحين السوريين يضم نحو ١١ ألف سوري، ووصول التنظيم إليهم يعني إمّا السيطرة على المخيم مع المساعدات التي توفرّها المؤسسات الإنسانيّة للنازحين، أو الضغط على هؤلاء لدفعهم إلى النزوح إلى عرسال.

### إنجازات للأجهزة الأمنية اللبنانية: كشف شبكات إرهابية

في عمليّة نوعيّة استباقية، أحبطت المديرية العامّة للأمن العام بالتنسيق مع المديرية العامّة للأمن الداخلي، سلسلة تفجيرات وعمليات انتحارية.

وذكرت المديرية في بيان، أنّه بتاريخ ٢٠١٧/٦/٧، أحالت إلى النيابة العامّة العسكريّة كل من الإرهابيين الموقوفين وهم:

اليمني (أ.ص.ع.س) ملقب "أبو صالح". الفلسطيني (ع.ح.ع.ر) ملقب "أبو خالد" و "أبو ساجد". الفلسطيني (م.م.ع.خ) ملقب "أبو بكر المقدسي". السوري (ع.ق.ع.ح) ملقب "أبو يوسف". الفلسطيني (ع.م.م.م) ملقب "أبو المثني" و "أبو محمد". الفلسطيني (م.ح.ف) ملقب "أبو الحسن" و "أبو خطاب". الفلسطيني (أ.أ.غ) ملقب "أبو أسعد". وقالت أن ذلك تم بعد ختم التحقيق العدلي معهم بإشراف القضاء المختص.

وكانت مجموعة من قوات النخبة في المعلومات في الأمن العام والأمن الداخلي، قد نفذت عمليات نوعية من تعقب ودهم بحق المشتبه بهم، أسفرت عن ردع الإرهابيين الموقوفين والفارين الآخرين من تنفيذ مخططاتهم الإجرامية على الأراضي اللبنانية، وتم توقيف أربعة إرهابيين وتفكيك حزام ناسف بعد إلقاء القبض على حامله.

والموقوفون هم من جنسيات يمنية، فلسطينية وسورية، شكلوا خلايا إرهابية عنقودية تابعة لقيادة داعش في سوريا وإفريقيا. وكان لافتاً في البيان أنها المرة الأولى التي يتورط فيها فرع التنظيم في إفريقيا في عملية من هذا النوع في لبنان. وكان أفراد الشبكة يتواصلون مع مشغليهم من مناطق لبنانية لا سيما في مخيمات عين الحلوة وبرج البراجنة وشاتيلا حيث كانوا يتلقون التوجيهات والمهمات المطلوب تنفيذها ومن بينها عمليات إنتحارية وإنغماسية وإغتيالات وتفجيرات، إترف الموقوفون بها، وهي على الشكل التالي: المهمة الأولى: إنغماسية، تقضي بإقتحام أربعة إرهابيين من الجنسية اليمنية مرفقاً عامماً، فيقومون أولاً بإلقاء رمّانات يدوية يتبعها إطلاق نار بأسلحة رشاشة مزودة بكواتم للصوت، ومن ثم يتم تفجير أنفسهم بالأحزمة الناسفة ليحصلوا أكبر عدد ممكن من الضحايا الأبرياء.

المهمة الثانية: تكليف الفلسطيني (م.م.ع.خ) بتصفية عسكريين من الجيش والقوى الأمنية اللبنانية، وأشخاص تابعين لأحزاب لبنانية في محيط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة بواسطة سلاح مزود بكاتم للصوت.

المهمة الثالثة: تأمين صواعق من مخيم عين الحلوة إلى منطقة الكولا لاستخدامها في تفجير العبوات الناسفة.

المهمة الرابعة: تجهيز أربع عبوات ناسفة من قبل الإرهابي (خ.م.) بعد أن يتم تصنيعها في منزله، زنة كل منها ثلاثة كيلوغرامات من مادة الـ "تي ان تي" ويتم وصل كل عبوة على حدى بهاتف خليوي

لتفجيرها عن بعد، على أن يتمّ شراء أربعة شرائح خطوط هاتف خلوي من محلاتّ مختلفة لاستخدامها في العمليات التفجيرية عن بُعد.

وإحدى هذه العبوات كانت ستفجّر في طرابلس واثنتين في مدينة النبطية، والرابعة في محلة الرحاب في الضاحية الجنوبية.

**المهمة الخامسة:** تشكيل خلية من مناصري داعش المقيمين في بيروت بهدف تنفيذ عمليات أمنية وتفجير داخل الأراضي اللبنانية.

**المهمة السادسة:** قيام أحد الإرهابيين بتفجير نفسه أمام مدخل مبنى يقطنه أحد رجال الدين في الجنوب بهدف قتله أثناء خروجه من منزله.

**المهمة السابعة:** عملية انتحارية ينفّذها الإرهابي (أ.ص.ع.س.) من الجنسيّة اليمنيّة تستهدف مطعمًا في الضاحية الجنوبيّة أو مؤسسة إجتماعيّة أو تجمعًا في المنطقة، وذلك عند توقيتي الإفطار أو السحور، بعد أن يتمّ تسليمه حزام ناسف زنة خمسة كيلوغرام من مادة "تي ان تي"، وكان قد تمّ تصنيعه من قبل الفلسطيني (خ.م.) في مخيم عين الحلوة بالإضافة إلى رمانة يدويّة، وذلك بالتنسيق مع الفلسطينيين (م.م.ع.خ) و (ع.ح.ع.ر) من مخيم شاتيلا.

وقال المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم لـ"الديار"، أنّ العامل الجديد الذي حملته العمليّة النوعيّة الأخيرة يكمن في وجود أربعة يمينيين ضمن المجموعة الإرهابيّة.

وأشار إلى أنّ الأهداف التي خطّطت المجموعة الإرهابيّة لضربها، ومن بينها طرابلس والنبطية، تُبيّن أنّه كانت هناك نيّة لإحداث فتنة ولتعبئة الناس ضدّ بعضهم البعض.

وأعلن أنّ المخطّط يُسقط نظرية أنّ هناك استهدافاً لطائفة محدّدة أو لمذهبٍ معيّن من دون الطوائف والمذاهب الأخرى، "إذ إنّ المرافق المُستهدفة مختلطة، والمناطق المُستهدفة متعدّدة التلاوين أيضاً، وبالتالي فإنّ المقصود هو الإخلال بالأمن وتخريب البلد".

وأكد أنّ الوضع تحت السيطرة إلى حدّ كبير، "لكن لا يوجد أمن مئة في المئة، واحتمال حدوث إختراق ما يبقى وارداً".

وقال: "لقد تعمّدنا نشر صورة رجلي الأمن العام والأمن الداخلي المرفقة ببيان المديرية، لأننا أردنا من خلالها توجيه رسالة واضحة بأنّ التنسيق بين الأجهزة الأمنيّة يتعزّز وأننا شركاء في مواجهة

الإرهاب، وأنا شخصياً حريص على تفعيل هذا التنسيق، تطبيقاً لخطاب القسم ولتوجيهات رئيس الجمهورية خلال اجتماعات مجلس الدفاع الأعلى بوجوب تطوير الشراكة والتعاون بين الأجهزة المعنية".

من جهتها، أعلنت "الأخبار" أنّ هذا الإنجاز تمّ بالتعاون مع إستخبارات الجيش. وقالت أنّ ضابط الإرتباط الذي تولّى تنسيق المخطّط الإرهابي يُقيم في عين الحلوة ويُدعى خالد السيد. ونقلت عن مصادر أمنية توقّفتها عند حجم التورّط غير المسبوق للسيد، إذ إنّها المرة الأولى التي يقوم فيها شخص مقيم في المخيم الفلسطيني الأكبر بالإعداد لعمل إرهابي ضدّ أهداف لبنانية، من ألفه إلى يائه، من دون اعتبار لانعكاسات ذلك على المخيم.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ الخيط الذي أوصل ضباط الأمن العام إلى كشف المخطّط، كان تقنياً. وجرّت مقاطعته مع إفادات ثلاثة موقوفين كانوا أصلاً في عهدة الجهاز الأمني. وقد تمكّن الأمن العام من اختراق حساب أحد الناشطين في صفوف التنظيم على مواقع التواصل الاجتماعي. وبعد عملية رصد ومراقبة، أوقف أحد أفراد الخلية في صيدا، واستُخدم طعماً لتوقيف بقية الأفراد. وبقي الموقوف لفترة في قبضة الأمن العام، وهو يرسل أفراد الخلية ويتلقّى منهم التعليمات، من دون أن يدري مشغّله أنّه وقع في الأسر، قبل أن يُستخدم لاستدراج اثنين من أفراد الخلية، أُطبق عليهم الأمن العام وفرع المعلومات في "مشروع الربيع" في الطريق الجديدة.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ الأمن العام تواصل مع فرع المعلومات لطلب التنسيق في عملية توقيف المشتبه فيهم. وذكرت أنّ الموقوفين كانوا يؤلّفون خليتين منفصلتين، يربط بينهما ضابط ارتباط ويتولّى التنسيق بينهما. وكان هدف الخلية الأولى ضرب مطار بيروت الدولي، فيما هدف الخلية الثانية استهداف أحد أبرز مطاعم الضاحية الجنوبية.

وأعلنت الصحيفة أنّ الأمن العام أرجى إصدار بيان إحباط العمل الإرهابي حتّى تُستكمل التوقيفات، ولا سيّما أنّ اثنين من محرّكي هذه الخلية موجودين خارج لبنان، فيما ثلاثة يمنيين تنفيذيين كان يُفترض بهم القدوم إلى لبنان، إلّا أنّ ذلك لم يحصل بعد توقيف أفراد الخلية.

على صعيدٍ متوازٍ، غير مرتبط بشبكة الضاحية الجنوبية، أعلنت المديرية العامة للأمن العام، خلال الأيام الماضية، في بيان لها، عن توقيف اللبناني (أ. م.) لانتمائه إلى تنظيم إرهابي، وأنّه اعترف بأنّه تعرّف على الإرهابي، أسامة منصور، عند تلقّيه دروساً دينيةً في مسجد عبدالله بن مسعود في طرابلس،

حيث خضع لدورة عسكرية تحت إشراف منصور، التحق على إثرها بمجموعته، وكُلف برصد تحركات عناصر وآليات الجيش اللبناني. وبعد معركة باب التبانة، نشط على مواقع التواصل الاجتماعي التي تعرّف من خلالها على عدد من الإرهابيين الموجودين في الرقة وإدلب، وسعى من خلال هؤلاء للذهاب الى سوريا والالتحاق بالجماعات المسلّحة.

وذكر البيان أنّ مطلوباً مُتوارياً عن الأنظار أقنعه بأنّ تنفيذ عملية انتحارية في بلاد الكفر له أجر أكبر بكثير من التنفيذ داخل أراضي الدولة الإسلامية، فأخذ يسعى لتأمين حزام ناسف وتواصل مع اللبناني (و. ز.) (الموجود في العراق ويقا تل ضمن صفوف تنظيم داعش الإرهابي) الذي أرسل له طريقة صنع المتفجّرات ووضعها في حزام ناسف.

وفي سياق موازٍ، على صعيد حرب لبنان على الإرهاب، من البوابة الأمنيّة، أوقفت مخابرات الجيش، في الأوّل من الشهر الحالي، فئاتين سوريتين في مدينة النبطية تنتميان إلى داعش، وهما (ف.أ)، (و.أ)، وكانتا قد دخلتا إلى المنطقة منذ مدّة قصيرة.

والفتاتان جاءتا من منطقة الرقة، وبدأتا العمل في أحد مطاعم النبطية. وقد أثارت اتّصالاتهما الريبية، وقد كانت في غالبيتها مباشرة مع التنظيم الإرهابي في سوريا، وفق معلومات تواردت لـ"المدن"، من أجل التحضير لعمل أمني في النبطية.

إضافةً إلى ذلك، أوقفت أمس الأوّل، مخابرات الجيش فيصل م. للاشتباه في ارتباطه بكتائب عبدالله عزام، وقيامه بأعمال إرهابيّة، والمشاركة في تطويق مراكز الجيش، واقتحام مبنى قوى الأمن الداخلي في عرسال والاشتباك مع عناصره (قبل ٣ سنوات)، ما أدّى إلى استشهاد عدد من العسكريين وإصابة آخرين.